إدارة الأزمات على المستوى المحلي بالجزائر -أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) نموذجا-

Crises management at the local level in Algeria – The Coronavirus (Covid 19) crisis as a model-

حميدة عدوم

مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة1، الجزائر ، hamida.adoum@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/16 **تاريخ القبول:** 2021/03/23 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقييم موضوع إدارة الأزمات على المستوى المحلي في الجزائر، وذلك بتحليل جملة من القوانين فيما يخص الجماعات المحلية (قانون 2011- المتعلق بالبلدية، وقانون 2012-07 المتعلق بالولاية)، وعليه تم اختيار أزمة كورونا – كوفيد 19 – كمثال لدراسة إدارة الأزمات على المستوى المحلي في الجزائر، وتقييمها ومعرفة مدى نجاحها محليا انطلاقا من المراسيم والقوانين التي أصدرتها الحكومة الجزائرية بخصوص إدارة هذه الأزمة الصحية. وعليه تقدم الدراسة بعض الاقتراحات العلمية لتقويم عمل الجماعات المحلية في الجزائر بأساليب علمية، تمكنها من مواجهة مختلف الأزمات التي ستعترضها مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: *الأزمات؛ إدارة الأزمات؛ التخطيط الاستراتيجي؛ الجماعات المحلية؛ أزمة كورونا.*

Abstract:

This study aims to assess the crisis management subject on the local level in Algeria, and that by analyzing a set of laws in relation to local groups (law 2010-10 related to municipal) and (law 2012-07 related to the state). And upon so, the covid-19 crisis has been chosen as an example to conduct a study on the crisis management on the local level, and assessing it to arrive at the length of its success locally, starting from the laws that has been issued by the Algerian government concerning this crisis. This study presents some suggestions to improve the work of the local groups in scientific manners to enable them to withstand the various crises in the future.

Keywords: *crises; crisis management; strategic planning; local groups; Corona crisis.*

* **المؤلف المرسل: حميدة عدوم، hamida.adoum@univ-batna.dz**

مقدمة:

تعتبر الجماعات المحلية همزة وصل بين المواطن المحلي وسلطات بلاده العليا، إذ تضطلع هذه الجماعات المحلية بمهمة تنفيذ القرارات والسياسات العامة ومخططات الدولة الكبرى على المستوى المحلي، نظرا لقربها من المواطن المحلي من جهة، ولصعوبة وصول السلطات المركزية العليا لمختلف أقاليم الدولة بما يسمح لها بالاتصال المباشر مع المواطن من جهة أخرى

تتمتع هذه الجماعات المحلية على مستوى أقاليمها المحلية بجملة من السلطات والاختصاصات القانونية التي منحت لها من طرف السلطات المركزية العليا للبلاد، بهدف تمثيل وجود الدولة على المستوى المحلي أولا، ثم تلبية حاجيات المواطن المحلي وتقديم الخدمات المختلفة التي يحتاجها وحل مشاكله، وتقريبه من إدارة بلاده من أجل المشاركة في تسيير شؤونها المختلفة، يعتبر موضوع إدارة الأزمات على المستوى المحلي من أهم وأكبر المواضيع التي تتناولها مختلف الدراسات الأكاديمية، كون هذا الموضوع بالذات يشكل نقطة محورية في أداء الجماعات المحلية، فالأزمات المختلفة التي قد تتعرض لها الجماعات المحلية بشكل دائم قد تشكل تهديدا مباشرا وخطيرا على الجماعات المحلية وعلى المواطنين محليا ووطنيا، ولهذا فإنه ومن التفكير السليم أن تهتم الجماعات المحلية بموضوع إدارة الأزمات تبني به جدارا منيعا تتصدى به لمختلف الأزمات التي قد تواجهها كما وتكتسب به الخبرة اللازمة التي تؤهلها لتقديم أداء أفضل بكفاءة وفعالية في المستقبل.

تسعى هذه الدراسة من خلال اختيار نموذج أزمة كورونا الصحية إلى معرفة قدرات الجماعات المحلية في الجزائر في التصدي لمثل هذه الأزمات الخطيرة، وتقييم مدى فعالية أسلوب إدارة الأزمات على المستوى المحلي انطلاقا من تحليل الاستراتيجية التي اتبعتها الدولة على المستوى المحلي في مواجهة هذه الأزمة الصحية، وبالتالي يقودنا هذا الطرح نحو صياغة الإشكالية الرئيسية التالية: **كيف تمت إدارة أزمة كورونا-كوفيد19 في الجزائر على المستوى المحلي؟**، وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة الأسئلة التالية:

- ✓ ماهو أسلوب إدارة الأزمات؟ وماهي العوامل التي قد تعترض تنفيذ هذا الأسلوب وتحد من نتائجه.
- ✓ ماهي الأساليب التي اتبعتها السلطات المحلية في الجزائر لمواجهة أزمة كورونا الصحية؟
- ✓ ماهي أهم الحلول التي يمكن أن تتبعها الجماعات المحلية لتحسين أدائها في مواجهة مختلف الأزمات مستقبلا؟

وللإجابة المؤقتة على هذه الأسئلة يمكن التأسيس للفرضية الرئيسة التالية:

- ✓ كلما كانت القوانين التي تحكم عمل الجماعات المحلية واسعة وواضحة، كلما ساعد ذلك الجماعات المحلية على إدارة مختلف الأزمات بشكل جيد.

أهداف الدراسة:

- ✓ تسعى الدراسة لإعطاء تصور نظري لمفهوم إدارة الأزمات على المستوى المحلي.
- ✓ تسعى الدراسة لإبراز أهمية أسلوب إدارة الأزمات كأسلوب علاجي تتخذه الجماعات المحلية في الجزائر كمنهج للتصدي لمختلف أزماتها.

- ✓ تسعى الدراسة إلى تقييم أداء الجماعات المحلية في إدارة أزماتها، كما وتقترح بعض الحلول العلمية من أجل معالجة هذا العجز الإداري.

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، قسمت الدراسة إلى أربعة محاور على الشكل الآتي:

- ❖ التأصيل النظري لإدارة الأزمات ومستوياتها.
- ❖ مراحل إدارة الأزمة والعوامل المؤثرة فيها.
- ❖ نموذج عن إدارة أزمة - كوفيد 19- على المستوى المحلي في الجزائر.
- ❖ تقييم إدارة أزمة - كوفيد 19 – في الجزائر على المستوى المحلي.

1. التأصيل النظري لإدارة الأزمات ومستوياتها

يهدف هذا الإطار إلى توضيح الأفكار التي يتناولها المقال من الجانب النظري وبالتالي يسهل على القارئ فهم معطيات الدراسة القادمة، كما وتعينه على أخذ المبادئ الصحيحة التي ستنطلق منها الدراسة في موضوع إدارة الأزمات على المستوى المحلي من أجل توضيح نقاط القوة والضعف في الإطار التطبيقي الذي تتناوله الدراسة وبالتالي يأخذ القارئ نظرة شاملة لما تسعى الدراسة الوصول إليه، وعليه سيتم التطرق في هذا المحور لكل ما له علاقة بالجانب النظري للبحث.

أ.الخلفية المفاهيمية لمفهوم إدارة الأزمات:

-**تعريف الأزمة**: حسب الكاتب **ميشال كروزيه-michel crozier** بأنها "تغيير في جميع عناصر البيئة المادية والبشرية، بحيث تصبح كل الاستدلالات غير موجودة وفي هذه الحالة لا يعرف الناس كيفية التصرف" (عبادي و بويض2017، ص.249)، أو كما يعرفها الكاتب **عبد القادر محمد عبد القادر** في كتابه" فن إدارة الأزمات "بأنها عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام". (عبد القادر2006، ص.7)

ما يتفق عليه التعريفان هو أن **الأزمة** وضع سلبي أيا كان نوعه غير مرغوب فيه، ويضع الناس في مأزق الحيرة وعدم القدرة على المواجهة بسبب غياب المعلومات الكافية عن الحدث من أجل مواجهته، كما ويستدعي التحرك بسرعة من أجل إصلاح الخلل.

- **<u>إدارة الأزمات:</u>**

تعرفها الكاتبتان **عبادي ايمان، بويض ياسمين**، " بأنها عملية إدارية مقصودة تقوم على التخطيط والتدريب بهدف التنبؤ بالأزمات والتعرف على أسبابها الداخلية والخارجية وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها واستخدام كل الإمكانيات المتاحة للوقاية من الأزمات أو موجهتها بنجاح بما يحقق الاستقرار ويجنب التهديدات والمخاطر واستخلاص الدروس واكتساب خبرات جديدة تحسن من أساليب التعامل مع الأزمات مستقبلا ".(عبادي و بويض2017، ص.249).

كما يعرفها الكاتب **فينك -fink**– "بأنها القدرة على إزالة الكثير من المخاطر وعدم التأكد لتحقيق أكبر قدر من التحكم في مصير المنظمة، وهذا يعني استخدام التخيل لعرض أسوأ ما يمكن حدوثه ثم تقييم القرارات البديلة قبل الحدوث".(غسان و العيساوي2015، ص.39).

يمكن استنتاج فكرة أساسية عن **إدارة الأزمات** تتمحور حول أن هذه الأخيرة عملية مدروسة تعتمد على أساليب علمية تسعى لمواجهة مختلف الأزمات التي تواجه المؤسسات الإدارية بفكر إداري تخطيطي علاجي ووقائي وتقيمي لمختلف البدائل المتاحة أمام المنظمة لإدارة هذه الأزمات، وتكسب المنظمة الخبرة اللازمة من أجل مواجهة أي تهديد قد تواجهه مستقبلا.

-**مستويات إدارة الأزمة:** يوجد ثلاث مستويات أساسية في إدارة الأزمة نذكرها كالتالي:

المستوى الرئاسي لإدارة الأزمة: هو أعلى مستوى في الدولة وهو المستوى الذي يتولى فيه رؤساء الدول ورؤساء الحكومات وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة الكبرى للدولة، وبالتالي فإن نوع الأزمات التي يتعامل معها في هذا المستوى ذات تأثير قوي وخطير مثل الحروب الدولية أو الكوارث التي تمثل خطرا كبيرا على استقرار الدول.
المستوى القومي لإدارة الأزمات: إن التعامل مع الأزمات في هذا المستوى يكون أقل درجة من المستوى الأول، كون التعامل مع الأحداث والمخاطر التي تهدد الأمن القومي يكون في الغالب داخليا، كما وقد يكون خارجيا أيضا حين يهدف إلى زعزعة النظام الأمني الداخلي.
المستوى المحلي لإدارة الأزمة: هو أقل مستويات إدارة الأزمة خطورة لأن نطاقه المكاني والزماني ينحصر في أحد أقاليم الدولة، بمعنى يكون التعامل مع الأزمة محليا ولكن هذا لا ينفي إمكانية تصاعد مستوى الأزمة بحيث يهدد الأمن القومي والصحة العامة للدولة كلها.(العزاوي2009، ص.ص.13-14).

تعرف الجماعات المحلية بحسب الكاتب **عبد الحق فيدمة**، على أنها: " عبارة عن منطقة جغرافية حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب، ولهذه الاعتبارات تعددت تسمياتها فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه، وسميت بالإدارة المحلية لتميزها عن الإدارة المركزية ولأن نشاطها محلي وليس وطني سميت بالجماعات المحلية للدلالة عن نفس الفكرة وسميت بالحكم المحلي لتمتعها باستقلال واسع عن الحكومة المركزية غير أنها لا تتمتع باختصاصات تشريعية وقضائية وسميت كذلك بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان". (فيدمة 2012، ص.120).

2. مراحل إدارة الأزمة والعوامل المؤثرة فيها

أ. **مراحل إدارة الأزمة على المستوى المحلي:** لإدارة أي نوع من الأزمات على المستوى المحلي يجب أن تتوفر مجموعة من المراحل يمكن ذكرها في النقاط الآتية:(غسان و العيساوي2015، ص.ص.46-47).

• مرحلة الشعور باحتمال حدوث أزمة: في هذه المرحلة نجد أن الأزمة ترسل سلسلة من إشارات الإنذار – الأعراض – يستقبلها الموظفون المحليون، ولكن قد يصعب التقاط هذه الإشارات الحقيقية والهامة في كثير من الأحيان.
• مرحلة الاستعداد والوقاية: تتضمن هذه المرحلة اكتشاف نقاط الضعف في الإدارة المحلية ووضع خطة المواجهة وتحديد الأساليب والاستعدادات الضرورية لتنفيذ الخطة، وفي هذه المرحلة يكون التخطيط الاستراتيجي مهما جدا في محاولة تفادي وقوع الأزمة كما يساعد على التنبؤ بأنواع الأزمات المختلفة التي قد تتعرض لها الجماعات المحلية.

• مرحلة مجابهة الأزمة: وفي هذه المرحلة يتم إعداد وسائل الحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى التي لم تتأثر بعد في الإدارة المحلية

• مرحلة استعادة التوازن والنشاط: وتشمل هذه المرحلة إعداد وتنفيذ برامج جاهزة تم إعدادها مسبقا واستعادة النشاط من عدة جوانب من خلال تلك البرامج والخطط القديمة من أجل عودة التوازن التدريجي للإدارة المحلية.

• مرحلة التعلم وتقييم التجربة: في هذه المرحلة يتم تقييم ما تم إنجازه أثناء مجابهة الأزمة حتى يمكن تحسينه في المستقبل، كما وتوفر عملية التقييم معلومات مفيدة من زاوية الحيلولة دون تكرار الأزمة.

ب. استراتيجية إدارة الأزمة على المستوى المحلي: وكما تمت الإشارة له في السابق فإنه من الضرورة وجود استراتيجية تقود أسلوب إدارة الأزمات في الإدارة المحلية، يمكن اختصار هذه الاستراتيجية في النقاط التالية: (غسان و العيساوي2015، ص.59).

- الاستجابة الفورية والسريعة للأزمة.
- دفق متواصل وصريح من المعلومات.
- رسائل صادقة ذات محتوى منسق.
- عرض الشفقة أي التعامل الإنساني مع الضحايا.
- تركيز المتحدث الرسمي المتدرب بشخص واحد وتحديد وظيفته.

ج. العوامل المؤثرة في إدارة الأزمة على المستوى المحلي: هناك جملة من العناصر التي تؤثر بالسلب على عملية إدارة الأزمات على المستوى المحلي هي:(غسان و العيساوي2015، ص.41).

- حجب البيانات والمعلومات المتعلقة بالأزمات.
- عدم القدرة على الاستجابة المناسبة والفاعلة في الوقت المناسب للأخطار المحيطة والمحتملة .
- وجود صورة خاطئة وقناعة غير سليمة بخصوص القدرات المتاحة ومناعتها ضد الأزمات.
- عدم الاعتماد على أساليب علمية جديدة لمواجهة الأزمات والاكتفاء بالأساليب العلاجية التقليدية.

3. نموذج عن إدارة أزمة - كوفيد 19- على المستوى المحلي في الجزائر:

لم تسلم الجزائر من تداعيات أزمة كورونا - كوفيد 19- على غرار باقي دول العالم، وقد تعاملت السلطات الجزائرية وطنيا ومحليا لمواجهة تداعيات هذه الأزمة منذ بدايتها شهر مارس 2020، بالبدأ بتشكيل لجان وطنية تتكون من عدد من المختصين في مجالات عدة من أجل فهم هذه الأزمة والحد من تداعياتها ووضع ترسانة قانونية للتحكم في هذ الأزمة المفاجئة.

فقد أصدرت السلطات العليا عدة مراسيم تنفيذية من أجل مكافحة هذا الوباء وإدارة الأزمة بشكل صحيح، وفيما يلي سنتطرق لهذه المراسيم التنفيذية مع تحليل موادها مقارنة مع ما هو موجود في قانون الجماعات المحلية الخاص بالولاية والبلدية.

أ. **المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020**: المتعلق "بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته"، يعتبر هذا المرسوم أولى الخطوات في معالجة وإدارة هذه الأزمة على المستوى والمحلي، حيث نص المرسوم التنفيذي على جملة من المواد القانونية توضح الخطة الشاملة لإدارة أزمة كورونا -كوفيد 19- في الجزائر في شكل تدابير وقائية، ثم تليه باقي المراسيم لتحمل في طياتها تفاصيل أكثر عن كيفية إدارة الأزمة على المستوى المحلي من مختلف فاعلي الجماعات المحلية.(مرسوم تنفيذي رقم 20-69، 2020).

ويوضح هذا المرسوم 20-69 جملة التدابير الوقائية التي نصت عليها منظمة الصحة العالمية وألزمت بها كل دول العالم للتخفيف من حدة تداعيات أزمة كورونا -كوفيد -19 على جميع المستويات، شهد العالم بسببها خسائر مادية وبشرية بسبب سرعة انتشاره في كل أنحاء العالم في فترات زمنية صغيرة مقارنة مع تأخر فهم ميكانيزم عمل هذا الفيروس، وبالتالي فإن الأخذ بالتدابير الوقائية اللازمة منه تعتبر أولى خطوات إدارة هذه الأزمة عالميا ووطنيا ومحليا، وانطلاقا من قرارات منظمة الصحة العالمية فإن المرسوم التنفيذي 20-69 شمل مجموعة من التدابير الوقائية لإدارة أزمة - كوفيد 19 - في بداية انتشاره.(مرسوم تنفيذي رقم 20-69، 2020).

يعتبر هذا القانون بمثابة الضوء الأخضر للسلطات المحلية في إدارة أزمة – كوفيد 19 - حيث سمح هذا الأخير للولاة المختصين إقليميا في مواده رقم 1-2-10، باتخاذ كل الإجراءات في إطار الوقاية من انتشار الفيروس ومكافحته وعليه فهو يسمح لهم بتسخير مختلف مستخدمي الصحة وأسلاك الحماية المدنية والنظافة العمومية وكل سلك يعنى بتدابير الوقاية من الوباء ومكافحته.(مرسوم تنفيذي رقم 20-69، 2020، ص.ص. 6-7).

كما وسمح المرسوم التنفيذي 20-69 باستدعاء أي خبير أو مختص يعنى بتدابير الوقاية من هذا الفيروس بحكم مهنته أو خبرته وهذا ما أشارت له المادة 36 من قانون الولاية 12-07 بإمكانية لجان المجلس الشعبي الولائي من دعوة كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته، وتوضح المادة 33 من قانون الولاية 12-07، كيفية إنشاء لجان مختصة لدراسة مسائل معينة مثل إدارة هذه الأزمة وذلك وفقا المادة 15 من قانون الولاية 12-07 التي تسمح أيضا للمجلس الشعبي الولائي بالاجتماع في دورة غير عادية بطلب ثلث أعضائه أو بطلب من -الوالي في حالة كارثة طبيعية أو تكنولوجية بقوة القانون.(قانون رقم 12-07، 2012).

وعلى اعتبار أن الوالي ممثل للدولة على مستوى الولاية وبحسب المادة 11 من قانون الولاية رقم 12 - 07 وهو مفوض الحكومة، فإن المادة 95 أيضا من قانون الولاية تسمح للمجلس بالاتصال مع البلديات من أجل تنفيذ الأعمال المختلفة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها، وعليه أصدرت السلطات المحلية جملة من التدابير الوقائية هي:(مرسوم تنفيذي رقم 20-69، 2020، ص.7).

- تحديد التباعد الاجتماعي لمدة 14 يوم قابلة للتجديد أو الرفع بحسب الضرورة.

- فرض حجر صحي شامل على بعض ولايات الوطن المتضررة بنسبة أكبر، وحجر جزئي على باقي ولايات الوطن.

- تسريح بعض عمال المؤسسات الوطنية بنسبة 50 بالمائة وبعطلة مدفوعة الأجر من أجل التخفيف من حدة انتشار الوباء بين العمال مع إلزامية العمل لبعض المستخدمين مثل الطواقم الطبية والأمن وعمال النظافة.

- تعليق نشاطات نقل الأشخاص بمختلف وسائل النقل العمومي باستثناء النقل الخاص بالمستخدمين.

بالإضافة إلى إجراءات وتدابير وقائية أخرى تم التطرق لها عبر وسائل الإعلام والاتصال بمختلف أنواعها وطنيا ودوليا في شكل حملات تحسيسية هي كالآتي: (World Health Organization ,2020)

- المحافظة على نظافة اليدين وغسلهما بانتظام.
- الحرص على ممارسة النظافة النفسية كالعطس في مناديل ورقية أو استخدام المرفق لتجنب نقل العدوى للآخرين ورمي المناديل في المكان المخصص لها.
- تجنب الاقتراب كثيرا من الناس والاحتفاظ بمسافة تباعد قدرها متر واحد.
- تجنب لمس العينين والأنف والفم لتفادي نقل الفيروس عبر المجاري التنفسية من خلال العادات السيئة.
- متابعة كل المستجدات واتباع نصائح مقدمي الرعاية الصحية.
- تجنب الهلع والخوف اللذان يتسببان في نقص المناعة الذاتية للإنسان وبالتالي تسهل الإصابة بالمرض، بالإضافة إلى تدابير أخرى تخص الفئات التي تضررت من الفيروس وكيفية التعامل معه بطرق صحيحة

ومع استمرار انتشار فيروس كورونا بوتيرة جد متسارعة خلفت الآلاف من القتلى والخسائر المادية في جميع أنحاء العالم، ومع استمرار الغموض الذي يشوب هذا الفيروس وعدم قدرة العلماء على فهم ميكانيزم عمل هذا الأخير لوضع حد له، وجدت الدول نفسها وعلى غرار الجزائر مجبرة على تكثيف تدابير الوقاية من الفيروس دون وجود أي حلول جذرية للقضاء عليه فسارعت الدول إلى وضع مخططات واستراتجيات لإدارة الأزمة المفاجئة من أجل إنقاص حدة الخسائر البشرية والمادية التي تتعرض لها يوميا دون معرفة مسبقة بمدى استمرارية الأزمة في العالم.

ب. المرسوم التنفيذي رقم 20-70 الموافق ل 24 مارس 2020:

وعليه أصدرت الحكومة الجزائرية مرسوم تنفيذي رقم 20-70 الموافق ل 24 من شهر مارس 2020، يحدد تدابير "تكميلية" للوقاية من انتشار فيروس كورونا – كوفيد 19 – ويهدف هذا المرسوم إلى تحديد تدابير تكميلية لما جاء في المرسوم السابق 20-69، وعليه جاءت مواد المرسوم الجديد لتؤكد على التدابير السابقة كما وتضيف تدابير وإجراءات قانونية صارمة للحد من انتشار فيروس كورونا – كوفيد 19- ومحاربته، ويمكن تلخيص أهم ما جاء في مواد المرسوم في النقاط التالية: (مرسوم تنفيذي رقم 20-70، 2020)

- ترمي هذه التدابير التكميلية إلى وضع أنظمة للحجر وتقييد الحركة وتأطير الأنشطة التجارية وتموين المواطنين لمساهمتهم في الجهد الوطني للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا المستجد ومكافحته.
- إلزام الأشخاص بعدم مغادرة منازلهم وقت الحجر.
- يخص هذا المرسوم مجموعة من التدابير تخص بعض الولايات والبلديات وبعض المناطق المبوءة بدرجة عالية بتدابير أكثر صرامة من باقي مناطق الوطن.
- منع الأشخاص من الحركة أثناء فترة الحجر.
- الترخيص للشغل في حالات معينة لقضاء حاجات تموين من المتاجر أو ضرورة علاجية أو ممارسة نشاط مهني مرخص.

– تنشأ لجنة ولائية مكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته وتتشكل هذه اللجنة التي يترأسها والي الولاية المختص إقليميا من ممثلي مصالح الأمن والنائب العام ورئيس المجلس الشعبي الولائي ورئيس المجلس الشعبي البلدي بمقر الولاية.

– كما وتكلف مصالح الدرك الوطني ومصالح الأمن الوطني المختصة إقليميا بتنفيذ قرارات اللجنة الولائية المكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية من وباء فيروس كورونا ومكافحته.

– كما يجب على السلطات المعنية على المستوى المحلي والمركزي أن تقوم بإحصاء جميع الموارد البشرية والمادية العمومية والخاصة التي يتعين تعبئتها في أي لحظة للتصدي للوباء.

– ويجب أن تكون هذه الموارد على استعداد للاستعانة بها على عجل حسب الحاجيات المعبر عنها.

– كما تلتزم مؤسسات الصحة العمومية بفتح قوائم لفائدة المتطوعين أو المحسنين الذين يرغبون في تسجيل أنفسهم بما ذلك الأطباء الخواص وكل مستخدمي طبي وشبه طبي وتحيينها يوميا من أجل مواجهة تطور وباء فيروس كورونا – كوفيد 19 – المستجد.

– كما وتوضح المادة رقم 19 من المرسوم التنفيذي 20-70 كيفية تنظيم الأعمال التطوعية التي تأتي لدعم جهود السلطات العمومية وتؤطر من قبل اللجنة الولائية المذكورة في مواد المرسوم السابقة المادة رقم 7.

يفتح هذا المرسوم مجالا أوسع لعمل السلطات المحلية من أجل مكافحة وباء كورونا المستجد من خلال جملة مواده التي تم ذكرها أنفا، وذلك بفتحه المجال للعمل التطوعي على المستوى المحلي سواء من القطاع الخاص أو المجتمع المدني كما ويلزم السلطات المحلية بتبني فكرة التعاون من أجل مواجهة الوباء ويلزم باقي الأطراف على مد يد العون للقطاع العمومي من أجل المساهمة في مكافحة الفيروس.(مرسوم تنفيذي رقم 20-70، 2020)

وبالعودة إلى قانون الجماعات المحلية فإن تشكيل لجان مختصة في مختلف الشؤون التي تمس مسائل مختلفة على مستوى الولاية والبلدية مكفول في المواد التالية: المادة 33 من قانون الولاية رقم 12-07 لسنة 2012، والمادة 33 أيضا من قانون البلدية رقم 11-10 لسنة 2011، بحيث يمكن إنشاء لجان مختصة لدراسة موضوع معين يدخل في مجال اختصاصها، وتحديدا مع قانون الجماعات القاعدية الأكثر قربا من المواطن، تمنح المادة 88 من قانون البلدية رقم 11-10 لسنة 2011، إمكانية اتخاذ رئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها كل الاحتياطات الضرورية وكل التدابير الوقائية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها أية كارثة أو حادث، وفي حالة الخطر الجسيم والوشيك يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بتنفيذ تدابير الأمن التي تقتضيها الظروف ويعلم الوالي بها فورا.(قانون رقم 11-10، 2011).

كما وتقول المادة 90 من قانون البلدية 11-10 لسنة 2011، في حالة حدوث كارثة طبيعية أو تكنولوجية على إقليم البلدية، يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بتفعيل المخطط البلدي لتنظيم الإسعافات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وتنص المادة 91 في إطار مخططات تنظيم وتدخل الإسعافات أنه بإمكان رئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بتسخير الأشخاص والممتلكات طبقا للتشريع المعمول به ويخطر الوالي بذلك.(قانون رقم 11-10، 2011).

ت. المرسوم التنفيذي رقم 20-182 الموافق ل 9 يونيو 2020:

تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-182 الموافق ل 9 يونيو 2020(مرسوم تنفيذي رقم 20-182)، الذي يتضمن "تعزيز" نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته المنصوص عليه في التنظيم المعمول به لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 20-69 الموافق ل 21 مارس 2020.

يسمح هذا المرسوم للولاة وبعد موافقة السلطات المختصة اتخاذ كل التدابير التي تقتضيها الوضعية الصحية لكل ولاية خاصة فيما يتعلق بأوقات الحجر الكلي أو الجزئي سواء على مستوى البلديات أو الأحياء التي تشهد بؤر العدوى، كما يتعين على الولاة المختصين إقليميا اتخاذ جميع تدابير التسخير المطلوبة للاستغلال الأمثل للوسائل المتاحة طبقا للتشريع المعمول به لاسيما أحكام المادة العاشرة من المرسوم التنفيذي 20-69، كما يمكنهم تسخير أطباء المؤسسات والشركات المتوقفة عن النشاط مقابل تحفيزات مالية عند الاقتضاء.(مرسوم تنفيذي رقم 20-182).

كما يتعين على الولاة أن يشركوا لجان الأحياء وجمعيات المجتمع المدني في عمليات تأطير المواطنين ولهذا الغرض يجب عليهم اتخاذ التدابير المناسبة الكفيلة بضمان تنظيمها وتأطيرها وتأدية نشاطاتها طبقا لتوجيهات اللجنة الولائية، بالإضافة إلى تدابير أخرى جديدة يقرها مرسوم 20-182 على إلزامية إبقاء التدابير الوقائية السابقة حيز التنفيذ وفق التنظيم المعمول به سابقا.(مرسوم تنفيذي رقم 20-182).

ما يمكن ملاحظته في هذا المرسوم هو تعيينه لبعض الجهات التي لها علاقة بمكافحة الفيروس على المستوى المحلي كإشراك لجان الأحياء وجمعيات المجتمع المدني وفق توجيهات من السلطات المحلية قصد تخفيف العبئ عليها خاصة من الناحية المادية كمنح بعض المساعدات للطواقم الطبية أو القيام بحملات تحسيسية وتوعية داخل المجتمع من أجل مكافحة الفيروس المستجد.

ث. المرسوم التنفيذي رقم 20-168 الموافق ل 22 يونيو 2020:

وبالنسبة للمرسوم التنفيذي رقم 20-168 الموافق ل 22 يونيو 2020، فهو يتضمن تمديد الحجز الجزئي المنزلي و"تدعيم" تدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا – كوفيد 19- ومكافحته، وبالإضافة إلى التدابير السابقة يقر هذا المرسوم بإمكانية الولاة إقرار تدابير إضافية للوقاية والحماية تطبق على المستوى المحلي تبعا للوضع الصحي لكل ولاية كما أنهم ملزمون بزيارة مستمرة للمؤسسات الصحية قصد تفقد الوضع، كما يسمح هذا القانون بأخذ التدابير القانونية والمتابعة القضائية وتطبيق العقوبات في حق كل مخالف للتدابير الوقائية، كما يتعين على مصالح وزارة التجارة مرفقة بالقوة القانونية العمومية القيام بعمليات المرافقة على مستوى المحلات التجارية والأسواق(مرسوم تنفيذي رقم 20-168، 2020)

ما يمكن ملاحظته في هذا المرسوم التنفيذي هو فتحه لمجال أوسع من الصلاحيات للجماعات المحلية من أجل اتخاذ تدابير وقائية جديدة تتماشى مع خصوصية كل منطقة، كما أنا تفتح المجال للعمل الوقائي الصارم أمام كل المخالفين، وبالإضافة إلى التدابير السابقة المنصوص عليها يطرح هذا المرسوم التنفيذي تدابير وقائية أخرى تدعيمية للتدابير السابقة كإلزام المواطنين بارتداء القناع الواقي وتغريم كل مخالف لهذا القانون.

ج. المرسوم التنفيذي رقم 20-185 الموافق ل 16 يوليو 2020:

نظرا لاستمرار تداعيات أزمة كورونا العالمية على كل دول العالم، تستمر الجهود الرسمية وغير الرسمية في مواجهة هذه الجائحة كل حسب إمكانياته، وعلى الصعيد الوطني لا تزال الجهود الرسمية مستمرة في مواجهة تداعيات أزمة كورونا وبذلك تصدر الحكومة الجزائرية مرسوم تنفيذي رقم 20-185 الموافق ل 16 يوليو 2020، يتضمن "تمديد" تدابير تعزيز نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا – كوفيد 19- ومكافحته (مرسوم تنفيذي رقم 20-185، 2020).

يهدف هذا المرسوم عموما إلى تمديد أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-182 الموافق ل 9 يوليو سنة 2020، المتضمن تعزيز نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا – كوفيد 19- ومكافحته، وعليه فإن نصوص المواد التي جاءت في المرسوم تتمحور حول تمديد الحجر لمدة 10 أيام والعمل بأحكام مواد المرسوم التنفيذي رقم 20-182، غير أنه يمكن للولاة إذا اقتضت الضرورة ذلك أو للوضعيات الاستثنائية منح تراخيص للمرور، وبالإضافة إلى تدابير أخرى يلزم هذا المرسوم بالإبقاء على التدابير الوقائية المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته المنصوص عليها في التنظيم المعمول به. (مرسوم تنفيذي رقم 20-185، 2020).

4. تقييم إدارة أزمة كورونا في الجزائر على المستوى المحلي:

شكل فيروس كورونا – كوفيد 19 – المستجد نوعا جديدا من أشد وأخطر أنواع الأزمات التي شهدها العالم منذ سنوات عديدة، ولا يزال العالم لغاية اليوم تحت تأثير هذا الفيروس الخطير الذي تسبب في خسائر كثيرة بشرية ومادية لكل الدول ولم تسلم من تأثيرات هذا الفيروس حتى أقوى الدول المتطورة في كل المجالات وأكثرها تمكنا من أسلوب إدارة الأزمات، فكيف سيكون الحال إذن بالنسبة للدول المتخلفة والتي تعاني من تأخر في آليات التعامل وإدارة الأزمات.

أ. التقييم:

– أزمة كورونا أزمة عالمية خارجة عن نطاق سيطرة كل دول العالم المتقدمة والمتخلفة على حد السواء.

– التدابير الوقائية والعلاجية التي تتبعها الجزائر لمكافحة أزمة عبارة عن برتوكول علاجي ووقائي عالمي صادر عن المنظمة الصحة العالمية، وبالتالي لا مجال للاجتهاد أمام هذه الجائحة العالمية سوى باتباع البرتوكول العالمي.

– إن ما تعرضت له الجزائر من خسائر مادية وبشرية خارج عن نطاق السيطرة كون الأزمة الصحية تتعدى حدود كل الإمكانيات المادية والبشرية في كل دول العالم بما فيها الجزائر، وعليه لا يمكن ربط نتائج الفشل في مواجهة الأزمة بإمكانيات الجزائر فقط.

– إن سرعة انتشار الفيروس في العالم تحول دون قدرة كل الدول بما فيها الجزائر على وضع برتوكول علاجي شامل للقضاء عليه وبالتالي فإن التخبط في حلول وقائية وعلاجية سمة تشترك فيها كل دول العالم منذ انتشار الفيروس في العالم.

– إن فكرة إدارة الأزمات على المستوى المحلي يمكن القول بأنها شبه منعدمة على مستوى القانون الذي يسير الجماعات المحلية، بحيث تكتفي المواد القانونية بالحديث عن الأداء القانوني فقط لإدارة نوع محدد من الأزمات المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو التكنولوجية دون التفصيل العملي والعلمي في كيفية إدارتها.

– وجود ترسانة قانونية كبيرة عشوائية غير مفصل فيها عن أسلوب إدارة الأزمات في المستوى المحلي (من هم المسؤولون عن إدارة الأزمات، ماهي الآليات القانونية التي تحكم هذا الأسلوب، وماهي الإمكانيات التي المادية والبشرية المتاحة لإدارة الأزمات على المستوى المحلي...إلخ) بل تكتفي القوانين بذكر بعض الإجراءات الروتينية العادية لحل مشكلات لا ترتقي لمستوى وصف الأزمة التي قد تؤدي لخسائر مادية وبشرية كبيرة.

– غياب تام لأي نوع من الاستراتيجيات (استراتيجيات اتصالية، استراتيجيات تدريب إدارية، استراتيجيات أمنية، استراتيجيات صحية...إلخ) على مستوى القوانين المحلية التي تساعد على مواجهة أي نوع من الأزمات المفاجئة، وهذا ما يؤكد بالضرورة انعدام الخبرة في مجال إدارة الأزمات لدى الجماعات المحلية في الجزائر.

– عدم وجود أي خلية رسمية دائمة خاصة بإدارة الأزمات على المستوى المحلي، بل تكتفي باستحداث لجان مؤقتة للقيام بمهام معينة في ظروف خاصة فقط، وينتهي عملها فور انقضاء المشكل أو الظرف الخاص، وهذا منافي تماما لأسلوب إدارة الأزمات الذي يعتمد على الاستمرارية وبوجود خبراء دائمين في مجالات مختلفة تعمل دائما في مجال واحد وهو الاستعداد لمواجهة أي طارئ.

– غياب شبه تام للمبادرات المحلية فالولاة والموظفون المحليون لا يملكون أي نوع من المهارات والخبرات التي تمكنهم من تقديم مبادرات تساهم في تبني أساليب إدارية علمية كأسلوب إدارة الأزمات الذي يعطيهم أفكار جديدة عن التدريب والتأهيل للتعامل مع الأزمات، كما ويساعدهم في بناء نموذج اتصالي مع المواطنين المحليين مما يخلق بينهم نوع من الثقة والتعاون وينمي داخلهم روح المبادرة لمد يد العون للسلطات المحلية لمواجهة مختلف الأزمات.

– وجود ارتباط شبه كلي بين السلطات المركزية والسلطات المحلية في إدارة الأزمات مما يعيق حرية الابتكار والمبادرة لحل أو اقتراح أي حلول من شأنها أن تساعد في حل الأزمات، وما يؤكد صحة هذا القول هو تلك المراسيم التنفيذية التي تصدر عن السلطات المركزية للولاة في مكافحة الأزمة، مع وجود هامش صغير جدا لحرية التصرف الممنوحة للولاة في هذه المراسيم التنفيذية.

– غياب شبه تام لفنون الاتصال وإدارة الأزمات لدى المسؤولين المحليين بسبب نقص الخبرة والتدريب في الإدارات المحلية، ولغاية اليوم يعتبر المسؤول المحلي أن عملية التواصل مع المواطن المحلي أمر غير مهم في حل الأزمات بل يكتفي بنشر قوانين فقط دون محاولة استغلال كافة وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التواصل مع المواطنين المحليين وطمأنتهم والتضامن معهم لتجاوز الأزمات التي ألمت بهم وهذا ما من شأنه خلق فجوة بين السلطات المحلية وبين الموطن المحلي.

ب. الحلول المقترحة:

تسعى هذه الدراسة لاقتراح حل جذري بعيدا عن أزمة – كوفيد 19 - على اعتبار أن هذه الأزمة خارجة عن نطاق سيطرة كل الدول بما فيها الجزائر، ولذا نقترح تبني **"فكر التخطيط الاستراتيجي"** كأداة علاجية تشمل مجموعة من الحلول في طياتها بعيدة المدى تساعد الجماعات المحلية للخروج من عدة أزمات كما وتكسبها الخبرة المستقبلية للتصدي لأي أزمات طارئة.

التفكير الاستراتيجي هو المعرفة التي يجب أن تتوفر داخل أفراد أي تنظيم لتحديد الفرص والتهديدات وقضايا المستقبل، وتأمين التعامل معها بشكل دائم مما يكفل استمرارية البقاء المتطور، أي أن التفكير الاستراتيجي ينقلنا من مرحلة ترى فيها النظم عبارة عن تجمع منقسم فيه أجزاء غير مترابطة تتنافس

فيما بينها إلى رؤية التنظيم كيانا واحدا يربط بين الأجزاء كلها لهدف واحد مشترك ألا وهو تطور الكيان وازدهاره (آدم2015، ص.17)، ويعرف الكاتب **منصور محمد إسماعيل العريقي** التخطيط الاستراتيجي على أنه: "الوسيلة أو الطريقة **mean** التي من خلالها تعمل المنظمة على تحقيق أهدافها ورسالتها، وبمعنى أوسع هي الوسيلة للوصول إلى النهايات **means to ends**، وهذه النهايات تتعلق بأهداف ورسالة المنظمة".(العريقي2011،ص.27).

كما يعرفه الكاتب **أحمد سيد مصطفى** على أنه: "خطة عمل شاملة طويلة المدى تحدد أسلوبا ومسارا لبلوغ أهداف طويلة الأجل باستخدام موارد متاحة وتشكل هذه الخطة الاستراتيجية منهاجا تسترشد به الإدارة في صنع القرارات الرئيسية بشأن جمهورها وما تقدمه إليهم أو تتفاعل به معهم"(مدحت2009، ص.84)، وعليه نستنتج أن التخطيط الاستراتيجي علمية شاملة متعددة الوسائل، تعبر عن منهاج عمل تتخذه الإدارات لترشيد قراراتها وبلوغ أهدافها طويلة المدى التي سطرتها، كما وتسعى من خلاله للحفاظ على وجودها الدائم، ويمكن تمثيل أهمية التخطيط الاستراتيجي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مخطط يوضح أهمية التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات

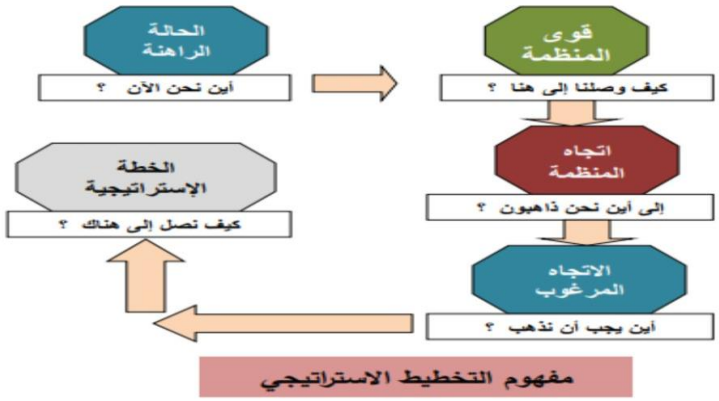

المصدر: مجيد الكرخي (2018) مدخل إلى التخطيط الاستراتيجي. https://bit.ly/35zmfVZ

فالتخطيط الاستراتيجي لا يؤكد النجاح ولكن غيابه يؤكد الفشل، والقيادة غالبا ما تتضح تماما عندما يتضح التخطيط الاستراتيجي ويطلب أكثر عندما يوجد شك أو تهديد، ولذا فإن المنظمات تسعى جاهدة لتبني نماذج في التخطيط الاستراتيجي تساعدها على معرفة المنهاج الذي يجب أن تسير عليه في كل الظروف.

خاتمة:

يمكن تأكيد فرضية الدراسة التي جاء في فحواها أن غموض القوانين التي تحكم الجماعات المحلية والتضيق على الصلاحيات الممنوحة لها، هو سبب أساسي ورئيسي في ضعف عمل الجماعات المحلية وأزمة كورونا ماهي إلا نموذج وضح عدم كفاءة في آداء الجماعات المحلية في إدارة أزمة كوفيد 19 في الجزائر، وعليه كان لزاما البحث عن حلول فعلية لتحسين أدائها في مجال إدارة الأزمات.

حاولت الدراسة طرح أحد أهم الحلول العلمية لإدارة الأزمات الذي يعتبر من أنجح الطرق التي تتبعها الدول في إداراتها من أجل التصدي لأي مشاكل تواجهها وتحول دون وقوع أي خسائر فادحة، أو على الأقل تمتص جزء كبير من صدمة الأزمات بل وتجعل من هذه الأزمات نماذج تعليمية تأخذ من خلالها الخبرة لمواجهة الأزمات المستقبلية الأكثر حدة، وهذا ما لا نجده للأسف على مستوى الإدارة المحلية في الجزائر، حيث أنها تفتقر لنموذج واضح للتعامل مع الأزمات، كما تمت الإشارة له من خلال استعراض أزمة كورونا -كوفيد 19- .

يمكن استخلاص بعض التوصيات فيما يخص تحسين عمل الجماعات المحلية في الجزائر فيما يخص إدارة الأزمات:

- تكييف المنظومة القانونية وفتح مجال أوسع قانونيا أمام السلطات المحلية من أجل تعزيز دورها ووجودها محليا بما يسمح لها بالتعامل والادارة الجيدة و المباشرة للأزمة.
- الاستجابة السريعة والتعامل الفوري وتشكيل فرق مستقلة لإدارة الأزمات على المستوى المحلي، مع ضرورة التنسيق الدائم و الايجابي مع السلطة المركزية.
- الاعتماد الحقيقي على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة في عمل الإدارة المحلية، فلا يصح الحديث عن أساليب علاجية متطورة في ظل الإعتماد على أساليب عمل إدارية تقليدية.
- جمع المعلومات والمعطيات الحقيقية والمضبوطة من البيئة الداخلية والخارجية للجماعات المحلية، مع ضرورة تحديثها وربطها بمستويات التخطيط.
- ربط عمل الجماعات المحلية بالبحث العلمي على مستوى الجامعات ومراكز البحث من أجل تحسين آداء الجماعات المحلية في إدارة الأزمات.
- تنويع استراتيجيات إدارة الأزمات حسب مستوى تعقد كل أزمة، بضبط وتدقيق مهام إدارة الأزمة من حيث القدرة على الاستباقية وإدارة مرحلة ما قبل الأزمة بكفاءة، الاعتماد على الإنذار المبكر وسرعة التنبؤ بالأزمات ومسارها، و تحديد المخاطر ونقاط الضعف على مستوى المجتمع المحلي.
- تبني أساليب ونماذج معاصرة في إدارة الأزمات تقوم على الاستباقية و التوقع في التعامل مع الازمات، مع توظيف امكانيات الجماعات المحلية بطريقة تسمح بالتعامل الفعلي و الجيد مع إدارة الازمة .
- الإدارة الاستراتيجية للأزمات وإشراك كل الفواعل المحلية ضمن برامج محلية للإدارة والتدخل.
- تدريب الموظفين وتكوينهم على أساليب عمل أكثر تطورا ووفق معايير عالمية في التعامل وادارة الازمات بشكل عام، فتبني أسلوب إداري علاجي متطور دون الاهتمام بتدريب الموظفين لن يؤدي إلى أي نتيجة مرجوة.

قائمة المراجع :

1. نجم العزاوي(2009).أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، تحت عنوان "تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال- التحديات، الفرص، الآفاق: جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 3-2009/11/5. تم تصفح الموقع يوم: 16-08-2020. https://bit.ly/39oI8sw
2. محمد عيسى أحمد آدم(2015).دور التخطيط الاستراتيجي في دراسة وتأمين المنشآت العامة"، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، جامعة الرباط الوطني، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي.
3. عبادي ايمان، بويض ياسمين(2017). التخطيط الاستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات بالمؤسسة الجزائرية – الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدة sntf نموذجا. مجلة الاتصال والصحافة، المجلد4 العدد2، جوان 2017، ص.ص.243-285.تم تصفح الموقع يوم 10-08-2020. https://bit.ly/3qeGkZR
4. عبد الحق فيدمة(2012). ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 1، جوان 2012، تم تصفح الموقع يوم: 14-08-2020. https://bit.ly/2Kcwt7v
5. عبد القادر محمد عبد القادر(2006).فن إدارة الأزمات. قسم التنمية البشرية والتطوير. https://bit.ly/3nErIBl
6. غسان قاسم داود اللامي، وخالد عبد الله إبراهيم العيساوي(2015).إدارة الأزمات– الأسس والتطبيقات-، العراق: جامعة بغداد.
7. قانون رقم 11-10، مؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية.
8. قانون رقم 12 07، مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433، الموافق ل 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية.
9. مدحت محمد أبو النصر(2009).مقومات التخطيط الاستراتيجي المتميز. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط 1، 2009.
10. مرسوم تنفيذي رقم 20-168، مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1441،الموافق ل 22 يونيو سنة 2020، يتضمن تمديد الحجر الجزئي المنزلي وتدعيم تدابير نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا –كوفيد 19– ومكافحته.
11. مرسوم تنفيذي رقم 20-182، مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1441، الموافق ل 9 يونيو سنة 2020، يتضمن تعزيز نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا – كوفيد 19– ومكافحته.
12. مرسوم تنفيذي رقم 20-185، مؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1441، الموافق ل 16 يوليو سنة 2020، يتضمن تمديد تدابير تعزيز نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا – كوفيد 19– ومكافحته.
13. مرسوم تنفيذي رقم 20-69، مؤرخ في 26 رجب عام 1441، الموافق ل 21 مارس سنة 2020، "يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا –كوفيد 19– ومكافحته"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، 21 مارس 2020.
14. مرسوم تنفيذي رقم 20-70، مؤرخ في 29 رجب عام 1441، الموافق ل 24 مارس سنة 2020، يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار فيروس كورونا–كوفيد 19– ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد16، 24 مارس 2020.
15. منصور محمد إسماعيل العريقي(2011).الإدارة الاستراتيجية. صنعاء: دار الكتاب الجامعي، ط 1، 2011.
16. World Health Organization(2020).Advice for the public on COVID-19, Accessed on: 11-08-2020, at: https://bit.ly/3i83zli